أثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر
دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL

أ/ سارة برحومة
د/ رابح بلعباس

جامعة المسيلة

الملخص :

هدفت هذه الدراسة القياسية إلى تحليل أثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر واختبار طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرين في المدى القريب والبعيد، بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات الزمنية المتباطئة ARDL على سلسلة زمنية سنوية لكل من الإنفاق العام والتضخم خلال الفترة 2000-2016.

وخلصت الدراسة لوجود علاقة سببية للإنفاق العام على التضخم ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، أما في المدى القريب فيتأثر التضخم طرديا بالإنفاق الحكومي وبتأخير زمني واحد.

الكلمات المفتاحية;
الإنفاق العام التضخم نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات المتباطئة ARDL.

Abstract :

This paper aims to analyse the impact of government expenditure on inflation in Algeria and examining the relationship between these variables in the short and long run terms, using autoregressive distributed leg Model ARDL on an annual data of government expenditure and inflation during the period: 2000 - 2016.

The study results that government expenditure has a causal lon run relationship with, it has found also that the government expenditure has a statistically significant and positive effect on inflation with one leg in the short run.

Keyword;
Government expenditure, inflation, autoregressive distributed leg Model ARDL.

مقدمة:

يعتبر الإنفاق العام كأداة في يد الدولة تستعمله في كل الظروف والأوقات للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية بهدف تحقيق ما تتطلع إليه من تقدم وتطور في أوجه وميادين الحياة كافة، كما ركز الفكر المالي على الإنفاق العام واعتبره أهم أدوات السياسة المالية لتحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، ولعل أهم أهداف الاقتصاد الوطني هي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلي البطالة والتضخم إلى مستويات طبيعية.

و من ابرز المشاكل الاقتصادية التي تواجهها اقتصاديات العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء هو التضخم، حيث حضي موضوع التضخم باهتمام واسع من قبل العديد من الباحثين والاقتصاديين باعتباره من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية وتحاول الحكومة إتباع سياسات اقتصادية لاستهداف التضخم.

والجزائر كبقية الدول النامية أولت اهتمام كبير للإنفاق الحكومي في سياستها الاقتصادية من اجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية ممثلة في البرامج التنموية ومن هنا يمكننا طرح إشكالية البحث في السؤال التالي:

إشكالية البحث:

إن السؤال الجوهري والذي سنركز اهتمامنا للإجابة عليه من خلال هذا البحث هو:

ما مدى تأثير الانفاق العام على التضخم في الجزائر؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مرادها أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام والتضخم، أي أن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى خفض المستوى العام للأسعار.

هدف البحث:

- تحليل اتجاه ونمو في كل من الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الجزائري؛
- محاولة فهم طبيعة واتجاه العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الجزائري؛
- محاولة بناء نموذج قياسي لتقييم أداء السياسة المالية المتمثلة في الإنفاق الحكومي فيما يتعلق بحماية استقرار الأسعار ومواجهة التضخم.
- محاولة الوصول إلى نتائج وتوصيات تساعد في علاج الاختلالات على مستوى السياسة الاقتصادية في الجزائر.

أولا: الخلفية النظرية لعلاقة الإنفاق العام بالتضخم:

من اجل توضيح العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم سوف نتعرض إلى بعض نظريات التضخم:

1. **نظرية التضخم الناشئ عن جذب الطلب:** طبقا لهذه النظرية فان التضخم يحصل نتيجة وجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواء في سوق السلع أو عناصر الإنتاج ففي حالة التوظيف الكامل تؤدي الزيادة في الإنفاق العام إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ويؤكد الاقتصاديون الكلاسيك على أن التضخم هو محصلة للزيادة السريعة في عرض النقود حيث هذه الزيادة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بوتيرة أسرع من زيادة العرض الكلي(وذلك لان العرض الكلي مقيد بعوامل الإنتاج مثل معدل التراكم الرأسمالي والتقدم التقني) وبالتالي تتسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار. [1]

2. **تضخم التكاليف:** ووفقا لهذه النظرية فان التضخم يحدث نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج ومنه يقوم المنتجين برفع أسعار منتجاتهم وخدماتهم، ومن جهة أخرى يطالب العمال الشركات والسلطات برفع الأجور أي زيادة تكاليف الإنتاج، مما يدفع المنتجين إلى رفع الأسعار لتعويض الزيادة في التكاليف (زيادة الأجور). [2]
3. **التضخم الهيكلي:**إن هذه النظرية وبزعامة الاقتصادي اللاتيني "راوول بريتش" تزعم بان التضخم لا يرجع بالضرورة إلى عوامل نقدية بحتة أو عوامل نقدية بحتة أو عوامل الطلب والعرض بل توجد عوامل هيكلية تساهم في إحداث التضخم وتختلف هذه العوامل في الدول المتقدمة والدول النامية، فقد توجه الهيكليون لإعطاء أهمية لاقتصاديات الدول النامية ودراسة هيكلها الاقتصادي، حيث وضحوا من خلال نظريتهم أن هناك علاقة وطيدة بين درجة تخلف الاقتصاد ومدى تعرضه للتضخم، ومن أهم مظاهر الاختلالات الهيكلية في هذه البلدان والمسببة للتضخم نجد:

- تخصص البلدان النامية في إنتاج المواد الأولية.
- جمود الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، حيث يوجد ضعف في مستوى الإنتاج وتبعيته للخارج.
- ضعف القدرة على الاستيراد نتيجة انخفاض حصيلة الدول من النقد الأجنبي.
- ارتفاع الأسعار النسبية للمنتجات الزراعية والغذائية.
- ارتفاع مستوى الأجور بمعدلات تفوق معدلات نمو الإنتاجية وذلك يرجع لأسباب اجتماعية وسياسية.

إن المدرسة الهيكلية توصلت إلى نتيجة مفادها أن الاختلالات الهيكلية هي التي تؤدي إلى زيادة كمية النقود والإنفاق والتي تنعكس بدورها على ظهور قوى تضخمية، فمثلا في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في البلدان النامية يبقى الإنتاج محدود (العرض) مقابل تزايد كبير في حجم الإنفاق أي زيادة الطلب الكلي وبالتالي تزايد الفجوة التضخمية وارتفاع الأسعار.

وفي الأخير يمكن القول أن هذه النظرية لا ترفض اثر التوسع النقدي على ارتفاع الأسعار وإنما تعتبره نتيجة لمجموعة من الاختلالات بدلا من كونه سببا.[3]

ثانيا: الدراسات التجريبية السابقة:

حضي موضوع السياسة المالية والنقدية في مواجهة ظاهرة التضخم باهتمام العديد من الباحثين والمهتمين سواء في الدول المتقدمة ام السائرة في طريق النمو، وهذا ما ترجمه الكم الهائل من الدراسات والأبحاث التي أنجزت في هذا الموضوع والتي سنحاول سرد جزء منها:

دراسة محمد كمال حسين رجب(2016) حول اثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، وهدفت الدراسة إلى تحليل اثر السياسة الإنفاقية في مكافحة التضخم في فلسطين، وذلك من خلال توضيح العلاقة بين إجمالي النفقات العامة والرقم القياسي العام، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود تأثير إحصائي للمتغير المستقل (إجمالي النفقات العامة)على الرقم القياسي العام، أي أن الزيادة في إجمالي النفقات العامة تؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وبالتالي وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام والرقم القياسي للأسعار، دراسة سنوسي علي وبن البار محمد(2016) حول اثر الإنفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة (1980-2012)، حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس اثر الإنفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وذلك باستخدام وتطبيق الاختبارات المتبعة في الاقتصاد القياسي، وتوصلت الدراسة إلى انه هناك تأثير واضح للإنفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة المدروسة وتبين من خلال اختبار التكامل المشترك انه يوجد علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العام والتضخم النقدي، دراسة Ogbol, Momodu(2015) والتي هدفت تحليل سلوك العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في نيجيريا خلال الفترة (1970-2011) وذلك باستخدام عدة نماذج قياسية كنماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، سببية غرانجر، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق العام والتضخم، إلا انه لا يوجد علاقة سببية بين التضخم و الإنفاق الحكومي في نيجيريا خلال فترة الدراسة، دراسة Mohsen.M ,Ahmad.S,(2015) حول تحليل طبيعة العلاقة بين النقود، الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الإيراني خلال الفترة (1959-2010)حيثاستخدامت نماذج القياس الاقتصادي، وأظهرت نتائج الدراسة أن معدل نمو عرض النقد له تأثير كبير وايجابي على التضخم، أما معدل نمو الإنفاق العام ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف لم يكن له تأثير كبير على التضخم لذلك توصي هذه الدراسة بمراقبة التضخم من خلال انخفاض معدل نمو السيولة وأسعار الطاقة، دراسة حميد مقراني(2015) حول اثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)، وتمحورت الدراسة حول قياس اثر النفقات العامة على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة

باستعمال الأدوات القياسية والإحصائية، وتوصل الدراسة إلى أن زيادة النفقات العامة الحقيقية في سنة معينة تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة وزيادة ضعيفة جدا في معدل التضخم في السنة الموالية، دراسة NdariSurjaningsih, and all(2012) والتي كان محور اهتمامها تحليل اثر السياسة المالية على الناتج والتضخم في اندونيسيا، إلى جانب نظرة على السياسة المالية التقديرية وكيفية تأثيرها على تقلب الناتج والتضخم، وأظهرت النتائج التجريبية أن الزيادة في الإنفاق العام له تأثير ايجابي على الإنتاج، في حين أن الزيادة الضريبية لها تأثير سلبي، والزيادة في الإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض التضخم بينما الزيادات الضريبية تؤدي إلى ارتفاع التضخم، دراسةChinedu B. Ezirim, Mike I. Muoghalu, UchennaElike(2008) حول التضخم في مقابل نمو الإنفاق العام في الولايات المتحدة وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين نمو الإنفاق العام والتضخم في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك باستخدام تحليل التكامل المشترك، ونموذج سببية غرانجر، وتشير النتائج إلى وجود علاقة ثنائية بين نمو الإنفاق العام والتضخم في الو.م.ا ويؤدي التضخم إلى نمو الإنفاق العام والعكس بالعكس سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل، دراسة عامر عمران كاظم(2005) حول تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة 1980-1996، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة اتجاه وسلوك العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق خلال فترة الدراسة واستنتجت أن الزيادة في الإنفاق العام وبمعدلات نمو تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع محدودية الطاقة الإنتاجية أدى إلى تخلف العرض عن ملاحقة الطلب الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي مكشوف للضغوط التضخمية(أي وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام والتضخم في ظل وجود جهاز إنتاجي ضعيف لا يقابل الزيادة في الطلب)، كما أظهرت نتائج التحليل القياسي قوة العلاقة بين المستوى العام للأسعار والإنفاق العام، دراسة سلام الشامي(2004) حول تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990-2009)، حيث حاولت الباحثة توضيح العلاقة مابين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة مستخدمة في ذلك عدة مداخل وصفية وكمية، وخلصت هذه الدراسة على أن الأثر الرئيس ينبع من الإنفاق العام باتجاه الضغوط التضخمية في ليبيا في الفترة محل الدراسة، و أن التزايد في الرقم القياسي للأسعار بمعدل موجب كان نتيجة للزيادة في نمو الإنفاق العام،

نلاحظ أن الدراسات السابقة كلها جاءت في صميم البحث، حيث تحدثت جميعها عن الإنفاق العام وعلاقته التضخم فمعظم الدراسات وجدت انه هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام والتضخم، حيث أن الزيادة في الإنفاق العام وبمعدلات نمو تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع محدودية الطاقة الإنتاجية أدى إلى وجود فجوة بين العرض والطلب وبالتالي تعرض الاقتصاد إلى ضغوط تضخمية، إلا انه هناك دراسات أخرى تشير على وجود علاقة عكسية

بين الإنفاق العام والتضخم كدراسةNdari) (Surjaningsih,2012 ، بينما ترى دراسات أخرى **لايوجد** علاقة سببية بين التضخم والإنفاق العام كدراسة(Ogbol,Momodu,2015).

النتائج التطبيقية:

سنحاول من خلال هذه الدراسة التطبيقية بناء نموذج اقتصادي قياسي لتفسير اتجاه العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في الجزائر بين الأجلين القريب والبعيد، حيث سنقوم بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات المتباطئةARDL (Autoregressive distributed leg) على سلسة بيانات سنوية في الفترة من 2000 إلى 2016 لكل من الانفاق الحكومي الحقيقي مقدر بالأسعار الثابتة للدولار الامريكي والذي سنرمز له بالرمز G و معدل التضخم والذي سنرمز له بالرمز INF، مصدر هذه البيانات هو قاعدة بيانات البنك العالمي (WDI).

تعتبر استقرارية السلاسل الزمنية مرحلة مهمة في دراسة التكامل المشترك بين المتغيرات الاقتصادية الكلية حيث تحدد درجة استقرارية السلاسل الزمنية طبيعة النموذج الواجب تطبيقه من أجل تقدير واختبار العلاقات الاقتصادية في الجل القريب والبعيد، ويعتبر اختبار (1979)ADF من أقوى وأفضل اختبارات الاستقرارية التي تختبر امكانية احتواء السلسلة الزمنية على جذر وحدة من عدمه، وتلخص النتائج في الجدول ادناه اختبارات جذور الوحدة باستخدام اختبار ADF:

الجدول رقم (02): نتائج اختبارات ADFللاستقرارية

السلسلة	سلسلة الإنفاق العام G			سلسلة التضخم inf		
النموذج	I	II	III	I	II	III
السلسلة الأصلية	−1.17	−4.24*	0.81	−3.65*	−3.51	0.25
الفرق الأول	−2.06	−2.08	−1.64	−4.38**	−4.42**	−4.61**
الفرق الثاني	−5.75**	−5.64**	−5.83**	/	/	/
*الاختبار معنوي عند5%. **الاختبار معنوي عند1%.						

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Eviews

تشير النتائج أعلاه إلى أن سلسلة الانفاق الحكومي مستقرة في الفرق الثاني بينما سلسلة التضخم مستقرة في الفرق الأول، أي أن السلسلتين غير متكاملتين من نفس الدرجة فسلسلة الانفاق الحكومي متكاملة من الدرجة الثانية في حين سلسلة التضخم متكاملة من الدرجة الأولى، ولهذا سنقوم بتقدير النموذج الذ يقدر أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في المديين القريب والبعيد باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات المتباطئة للتكامل المشترك ARDL.

الجدول رقم(03): اختبار غرنجر للسببية

NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INF does not Granger Cause G	15	0.22078	0.8057
G does not Granger Cause INF		2.2448**	0.0020

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Eviews

يختبر اختبار غرنجر(1969)Grangerإتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات أي يجيبنا على اشكالية "من يؤثر على من؟"، ومن خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ ان الاختبار الثاني معنوي بينما الاختبار الأول غير معنوي، أي اننا في الاختبار الثاني نرفض الفرض الصفري القائل بأن الإنفاق لا يؤثر في التضخم ونقبل الفرض البديل الذي ينفي هذه الفرضية، إذن في التغير الانفاق العام هو الذي يسبب التغير في التضخم وليس العكس.

ظهر نموذج ARDL لأول مرة في أعمال كل من (1999)Pesaran and shin، ثم تم تطويره من قبل (2001)Pesaran and al، حيث تعطى الصيغة العامة لهذا النموذج كما يلي:

$$\mathrm{Dinf}_t = \propto_0 + \sum \propto_{1i} . Dinf_{t-i} + \sum \propto_{2i} . DG_{t-i} + \varepsilon_t$$

وتشير احصائية اختبار F لاختبار تحليل الحدود(Bound Test) إلى القيمة 12.59 وهي قيمة معنوية عند 1% لأنها أكبر من القيمة القصوى للقيم الحرجة لـ pesaran and al والي تساوي 7.21 من اجل 5% و 10.36 من أجل 1%، وهذا ما يعني رفض فرضة العدم التي تنفي وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والتضخم.

سنقوم بتقدير نموذج ARDL الذي يقدر تأثير كل من الانفاق الحكومي والتضخم في التأخيرات الزمنية على معدل التضخم، وقد بين النموذج أن نموذج ARDL(4.1) هو النموذج الأمثل للتقدير، حيث يوضح هذا النموذج أن معدل التضخم في السنة t يتأثر بمعدل التضخم في الأربع سنوات الأخيرة ومستوى الإنفاق الحكومي في السنة الأخيرة فقط، وتفسر هذه التأخيرات بأن سياسة الانفاق العام لها تأثير ظرفي وقصير الأجل على مستوى الأسعار لا يتعدى سنتين في حين يفسر تأثير التضخم في الفترات الأربع السابقة بتأثير الدورة الاقتصادية تأتي سنوات الانتعاش الاقتصادي متتابعة تتبعها فترة الانكماش والتي تأتي خلال سلسلة سنوية متتابعة، ويلخص الجدول رقم (03) نتائج التقدير.

الجدول رقم(04): تقدير النموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DINF(-1)	-1.351981	0.223530	-6.048317	0.0018
DINF(-2)	-1.520908	0.224084	-6.787214	0.0011
DINF(-3)	-1.388032	0.284734	-4.874832	0.0046
DINF(-4)	-0.561585	0.241608	-2.324361	0.0677
DG	4.58E-10	3.83E-10	1.196645	0.2851
DG(-1)	1.69E-09	4.43E-10	3.803200	0.0126
C	1.257221	0.538927	2.332821	0.0670
				-
R-squared	0.917240	Meandependent var		0.203183
Adjusted R-squared	0.817927	S.D. dependent var		2.556455
S.E. of regression	1.090839	Akaike info criterion		3.302969
Sumsquaredresid	5.949647	Schwarz criterion		3.585831
Log likelihood	-12.81781	Hannan-Quinn criter.		3.198243
F-statistic	9.235901	Durbin-Watson stat		2.118070
Prob(F-statistic)	0.013741			

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Eviews

القراءة الإحصائية لمعالم النموذج تبين أن احصائية اختبار فيشر تساوي 9.23وهي معنوية عند 5% أي أن النموذج مقبول، كم أن معامل التحديد يساوي 0.91 ما يعني أن لهذا النموذج قدرة تفسيرية عالية حيث يفسر أكثر من 91% من تغيرات معدل التضخم، كما توضح نتائج اختبارات الدرجة الثانية على أن النموذج خالي من أي مشاكل قياسية، حيث يوضح اختبار LM للارتباط الذاتي بأن البواقي مستقلة خطيا(Prob F(2, 3)=0.87)، كما تشير احصائية اختبار عدم التجانس F_sta=0.26 باحتمالية كبيرة جدا تساوي Prob.F(8,4)=0.93 ما يعني قبول الفرض الصفري لهذا الاختبار والذي ينص على للبواقي نفس التباين، ويثبت اختبار Jarque-Bera أن بواقي النموذج طبيعية حيث تقدر احتمالية هذا الاختبار ب0.49.

الجدول رقم(05): اختبارات الدرجة الثانية للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: اختبار الارتباط الذاتي	F-statistic	0.13
	Prob. F(2,3)	0.87
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey اختبار عدم الجانس	F-statistic	0.26
	Prob. F(8,4)	0.93
jarque-Bera Test اختبار طبيعية البواقي	j-Bera stat	1.41
	Prob	0.49

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Eviews

ويبن اختبار المجموع التراكمي للبواقي الخاصة بمعادلة التضخم الموذج في الشكل رقم(01) على استقرارية النموذج عند 5%.

الشكل رقم(02): المجموع التراكمي للبواقي الخاصة بنموذج التضخم.

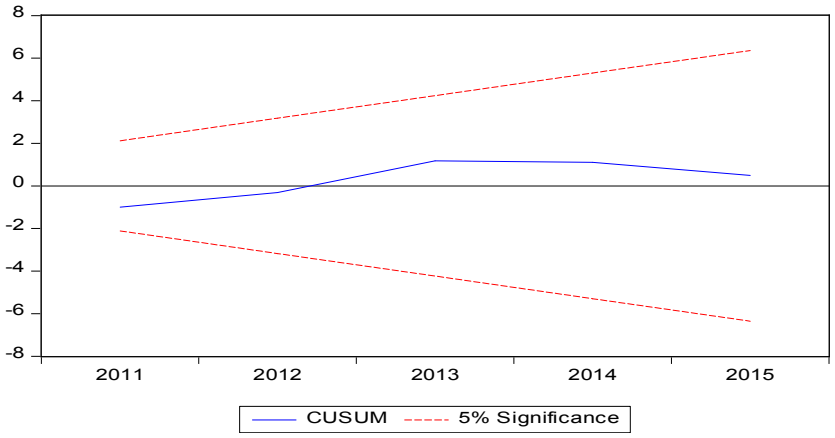

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Eviews

إذن النموذج القياسي الذي يقدر معدل التضخم بدلالة الانفاق العام ومعدل التضخم في الفترات السابقة مقبول من الناحية الإحصائية والقياسية وبالتالي فهو صالح للتفسير الاقتصادي:

تحليل ومناقشة النتائج:

- تشير نتائج اختبار تحليل الحدود لوجود تكامل مشرك بين معدل التضخم والإنفاق الحكومي، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.
- يتأثر معدل التضخم في السنة t بمعدل التضخم للتضخم للسنوات الثلاثة التي تسبق هذه السنة، طبيعة هذا التأثير سلبي وقوي لأن قيمته سالبة وأكبر من الواحد ومعنوي عند 1% في الثلاث

سنوات، وهذا يعني أن التضخم يتأثر سلبا بمعدلات التضخم في السنوات الثلاث السابقة.

- تأثير الإنفاق الحكومي على التضخم في نفس السنة غير معنوي، معنى ذلك أن الانفاق العام لا يؤثر على التضخم في نفس السنة، في حين أن التضخم يتأثر تأثيرا ايجابيا ومعنويا بالإنفاق الحكومي للسنة الماضية فقط، أي أن زيادة الإنفاق العام السنوي يؤدي رفع الأسعار في السنة المقبلة، ويفسر هذا بطبيعة الإنفاق الحكومي وخصوصية الاقتصاد الجزائري، فرغم ان الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل مباشر على السياسة الإنفاقية في تنمية ودعم و دعم الاقتصاد وهذا ما يعكسه الزيادات الهائلة في حجم الاتفاق خلال العقدين الأخيرين، إلا أن هذا الإنفاق غير منتج للثروة ولا يؤثر على زيادة حجم الانتاج فهو في غالبه انفاق على البنى التحتية وليس استثمارا منتجا، وهذا ما يجعل من التوسع المالي مجرد أداة إما لتمويل الاستيراد أو لتمويل الموجات التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب مقارنة بالعرض.

وبمقارنة نتائج هذه الدراسة مع الخلفية النظرية للموضوع والدراسات التطبيقية السابقة نجد أنها تتفق مع مضمون الأدبيات السابقة التي عرفت التضخم(تضخم الطلب) والتي تنص على أن التضخم ينشأ إذا كانت نسبة زيادة الطلب الناتج عن السياسات المالية التوسعية أكبر من نسبة زيادة الناتج والعرض الكلي، كم أن معظم الدراسات السابقة التي تم سردها سلفا توصلت إلى نفس النتيجة و التي اتفقت في مجملها على العلاقة الطردية بين الإنفاق العام والتضخم نذكر على سبيل الذكر لا الحصر دراسات كل من Chinedu B. Ezirim, Mike I. Muoghalu, UchennaElike(2008) على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ودراسة عامر عمران كاظم(2005) في العراق، و دراسة محمد كمال حسين رجب(2016) في فلسطين، و حميد مقراني(2015) في الجزائر و سلام الشامي(2004) في ليبيا، والملاحظ أن نتائج هذه الدراسة لا تتفق مع نتائج دراسة NdariSurjaningsih, and all(2012) على الاقتصاد الأندونوسي والتي خلصت لوجود علاقة طردية للتوسع المالي المتمثل في زيادة الإنفاق العام على التضخم.

خاتمة:

قمنا من خلال هذا البحث بدراسة قياسية لتقدير تأثير الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر خلال بداية هذه الألفية وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات المتباطئة ARDL وقد توصلنا إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفاق العام والتضخم، أما على المدى القريب فإن التغير في حجم الانفاق الحكومي السنوي يتسبب في التغير في معدل التضخم السنوي في الجزائر، أي أن الانفاق العام يؤثر في معدل التضخم. إلا أن هذا التأثير يكون معنويا بتأخير زمني واحد وبعلاقة طردية، أي أن زيادة الإنفاق العام السنوي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في السنة الموالية، ويرجع ذلك لطبيعة هذا الإنفاق العام في الجزائر فهو انفاق على البنية التحتية وليس انفاقا

واستثمارا منتجا على القطاعات التي من شانها أن تخلق الثروة وتضيف قيما مضافة، وهذا ما يولد موجة تضخمية بسبب الضغط على الطلب نحو الارتفاع وعدم التأثير على المعروض من السلع والخدمات.

الهوامش:

1- السيد محمد السريتي ، عبد الوهاب نجا علي، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

2- جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي " بين النظرية والتطبيق العملي"، دار وائل للنشر، ط1، الأردن،2010.

3- حميد مقراني، اثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر للفترة (1988-2012ن مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر،2015.

4- خالد شحادة الخطيب واحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، عمان، 2007.

5- نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، السياسة النقدية ونظرية النقود في الاقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2015.

6- علي سنوسي ومحمد بن البار، اثر الإنفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة(1980-2012) – دراسة قياسية- مجلة الحقيقة، العدد37، الجزائر،2016.

7- محمد كمال حسين رجب، اثر السياسة الانفاقية في التضخم في فلسطين، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر- غزة، فلسطين، 2011.

8- محمد خالد المهايني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة، الدورة التحضيرية، 2013.

9- سلام الشامي، تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990-2009)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد التاسع، العدد36، العراق،2014.

10- يوسف كافي مصطفى، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2015.

11- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية(بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2006.

12- موقعالديوان الوطني للإحصائيات www Ons.dz

13- معطياتوتقاريرموقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.

14- الجريدة الرسمية www.joradp.dz

15- ChineduB ,and all, Inflation versus public Expenditure Growth in the US : An Empirical investigation , North American journal of finance and Banking research,vol .2. No.2,2008 .

16- Mohsen .M ,Ahmad .S, The Relationship between money ,Government spending and inflation in the Iranian economy, international letters of socialand Humanistic sciences, vol.51 ,Switzerland,p p 89-94,2015 .
17- NdariS , and all , The Impact of fiscal policy on the output and inflation, Bulletin of monetary Economics and Banking, april 2012.
18- Ogbol O.F.,Momodu A.A .,Government expenditure and inflation rate in Negeria: An Empirical Analyses of pairwise causal Relationship , Research journal of finance and accounting, vol.6,No.15,2015 .

[1]عامر عمران كاظم، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة 1980-1996، مجلة جامعة كربلاء، المجلد الثالث، العدد 11- ا ب 2005، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ص 246.

[2]محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، أطروحة مقدمة لني شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 159.

[3]أمينة بن عيسى، دراسة قياسية للتضخم النقدي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود، بنوك، مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2007، ص 58.